



منظمة
العمل
الدولية

لمحة عامّة إقليمية

المكتب الإقليمي للدول العربية

كانون الثاني / يناير 2011

الخلفية

البلدان التابعة لمكتب الإقليمي للدول

العربية

البحرين

العراق

الأردن

الكويت

لبنان

سلطنة عُمان

قطر

المملكة العربية السعودية

سوريا

الإمارات العربية المتحدة

اليمن

الأرض الفلسطينية المحتلة

برامج العمل اللائق

تمثل أطراً إستراتيجية لدعم شركاء منظمة العمل الدولية وادماج برامج العمل اللائق في الأولويات الوطنية في أنحاء المنطقة.

برامج العمل اللائق التي تُنفذ بشكل كامل في:

البحرين

سلطنة عُمان

سوريا

اليمن

يتمّ تطوير برامج جديدة في:

العراق

الأردن

لبنان

الإمارات العربية المتحدة

الأرض الفلسطينية المحتلة

تواجه الدول العربية تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية وديموغرافية مشتركة على الرغم من اختلاف خصائصها (اقتصادات تعتمد على إنتاج النفط واقتصادات انتقالية ودول غير مستقرة تسودها النزاعات بالإضافة إلى أقل البلدان نمواً). لا يزال الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة يشهد ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الجزئية والعمالة غير النظامية الى جانب تراجع الإنتاجية. فقسم كبير من الوظائف الجديدة التي تمّ استحداثها مؤقت وغير نظامي ويؤثر في الشباب بشكل خاص.

رغم تراجع الفقر التدريجي في المنطقة لا يزال التفاوت الاجتماعي والتباين بالمدخل يزداد بسبب ارتفاع أسعار النفط والأغذية بشكل خاص. ومع ازدياد عدد السكان بشكل ثابت، من شأن التوسع في عدد السكان الناشطين اقتصادياً أن يزيد من الضغط لاستحداث فرص عمل جديدة. وسيبقى توسيع الحماية الاجتماعية المناسبة لتشمل المجموعات المهمشة تحدياً في العقد المقبل.

يهدّد غياب الاستقرار السياسي واستمرار النزاعات المسلحة التقدّم الاجتماعي والاقتصادي. فقد أدّى بطء عمليات التحرير السياسية في بعض البلدان الى تفاقم مشاعر الاستياء والتهميش الاجتماعي.

من المرجح أن يؤديّ توسع المجموعات المحرومة من حقوقها والضعيفة في أنحاء المنطقة، مثل العمّال المهاجرين واللاجئين، الى تآزيم التوترات من خلال زيادة عدم المساواة.

التحديات الإقليمية

تواجه البلدان العربية تحديات كبيرة في مجال تطوير أطر قانونية والتجاوب مع تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

تميل سياسات التوظيف والحماية الاجتماعية إلى أن تكون غير كاملة ومجتزأة وهي تبقى خارج جوهر المناقشات حول السياسة الوطنية.

لم يمثّل الترويج للحقوق الأساسية في العمل أولوية.

آليات الحوار الاجتماعي ضعيفة وتنقصها الأطر القانونية المناسبة.

تمتاز أسواق العمل العربية بمعدلات نمو عالية للقوى العاملة بسبب التزايد السريع بعدد السكان وبأقل مشاركة للقوى العاملة في العالم (50.9%) بالأخص في حالة النساء.

رغم بعض المكاسب، تبقى مشاركة النساء الاقتصادية متدنية بشكل لافت مقارنة بمناطق أخرى في العالم.

تمثّل البطالة عند الشباب أكثر من ضعف المعدل الإجمالي للبطالة وهي من بين أعلى المعدلات في العالم.

رغم الأعداد المتزايدة للعمّال المهاجرين في الدول العربية تبقى البنى القانونية الرامية إلى حمايتهم ضعيفة وبحاجة إلى إصلاحات.

برنامج العمل الإقليمي لمنظمة العمل الدولية

4

في تشرين الأول/أكتوبر من سنة 2009، اجتمع ممثلون عن حكومات ومنظمات العمّال وأصحاب العمل من 22 بلداً عربياً في المنتدى العربي للتشغيل الذي أقيم للمرة الأولى في بيروت وصادقوا على برنامج عمل إقليمي يهدف إلى التخفيف من تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

تماشياً مع الميثاق العالمي لفرص العمل وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة والعقد العربي للتشغيل (2010-2020)، تمثل أجندة العمل العربية للتشغيل التابعة للمنتدى العربي للتشغيل إطاراً لتدخلات منظمة العمل الدولية في المنطقة العربية.

تمّ تأسيس لجنة تقنية ثلاثية بفضل دعم منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية بغية إحراز تقدّم على صعيد أجندة العمل العربية للتشغيل التابعة للمنتدى العربي للتشغيل وللتشجيع على الحوار الاجتماعي في ما يتعلق بمسائل العمالة وتبادل المعارف والخبرات بين البلدان العربية.

عقدت اللجنة الثلاثية التابعة للمنتدى العربي للتشغيل اجتماعها الأول نصف السنوي في القاهرة في مصر أيار/مايو 2010 واجتمعت اللجنة من جديد في الرباط في المغرب في كانون الأول/ديسمبر 2010.

دعم التوظيف اللائق والنمو الدائم والانتعاش الاقتصادي

بناء أنظمة حماية اجتماعية مناسبة

تقوية معايير العمل الدولية وحقوق العمّال

تعزيز الحوار الاجتماعي والتركيبية الثلاثية لتحليل الأزمات ومواجهتها

تشجيع المؤسسات المستدامة لاستحداث الوظائف والمحافظة على العمالة

معايير العمل الدولية والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل

5

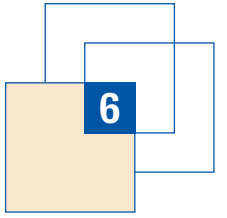
أ. المصادقة على معايير العمل

بالإضافة إلى المعدل المتدني للمصادقة على الاتفاقية رقم 87 (الحرية النقابية) والاتفاقية رقم 98 (المفاوضة الجماعية) في البلدان العربية هناك ميل إلى التغاضي عن الاتفاقيات المرتبطة بالإدارة (باستثناء اتفاقية تفتيش العمل)، مثل الاتفاقيات المتعلقة بالعمال المهاجرين والضمان الاجتماعي.

تعيد أجندة العمل العربية للتشغيل التأكيد على التزام الدول الأعضاء بتطبيق معايير العمل الدولية بغية التشجيع على الحوار الثقافي والاجتماعي وحماية الحقوق في العمل.

اليمن	تدعم منظمة العمل الدولية الحوار الاجتماعي بغية إدراج المخاوف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إدارة سوق العمل. كجزء من حملة التوعية الخاصة بالحقوق، قامت منظمة العمل الدولية بتمرين 12 ألف امرأة ورجل من القطاعين العام والخاص في خمس محافظات لفترة تعدت السنتين.
الأردن	
لبنان	
سوريا	دعمت منظمة العمل الدولية تأسيس مجموعات ثلاثية ذات مهمة محددة لنقل المساواة بين الجنسين إلى صناعة السياسات الوطنية والتخطيط لسوق العمل. تم تعزيز قدرات هذه المجموعات ذات المهمات المحددة من خلال زيادة جلسات التوعية حول معايير العمل الدولية بالأخص في الاتفاقيات التالية: اتفاقية 100 حول المساواة في الأجور (1951)، اتفاقية 111 حول التمييز (1958)، اتفاقية 156 حول العمال ذوي المسؤوليات الأسرية (1981) واتفاقية 183 حول حماية الأمومة (2000).
السوريا	أقيمت حلقة دراسية ثلاثية تقنية تدريبية حول "الحق في الحصول على الضمان الاجتماعي: معايير الضمان الاجتماعي الدولية وتبعاتها على السياسة الوطنية" في شباط/فبراير من سنة 2010 حيث أقر المشاركون أهمية الاتفاقية رقم 102 بالنسبة إلى سوريا. كما أنهم قاموا بدعوة منظمة العمل الدولية إلى إجراء دراسة حول تطابق التشريعات السورية مع الاتفاقية رقم 102 وطلبوا من المنظمة مساعدة الحكومة السورية في تطوير استراتيجية لأجل المصادقة على الاتفاقية.
الكويت	تحضّر منظمة العمل الدولية مبادرة لتعزيز القدرات لدعم الحكومة والشركاء الاجتماعيين في جهودهم الرامية إلى المصادقة على الاتفاقيات رقم 100، 122، 187 و129.

معايير العمل الدولية والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل



ب. إصلاحات قانون العمل وتطبيقه

غير أنّ هناك ميلاً إلى اقتصار تفتيش العمل على العمل النظامي في المناطق الحضرية واستبعاده عن العمّال المنزليين والزراعيين والعمّال في الاقتصاد غير النظامي.

فرض تدفق العمّال المهاجرين الذي حصل مؤخراً إلى بعض البلدان العربية تحديات جديدة بالنسبة إلى تفتيش العمل وتطبيق معايير العمل. يمكن لضعف العمّال المهاجرين على الصعيد القانوني والاقتصادي أن يقوّض شروط العمل اللائق ومعايير أسواق العمل الوطنية.

عدّل القسم الأكبر من البلدان العربية قوانينه المتعلقة بالعمل لتتماشى مع الاتفاقيات التي تمّ المصادقة عليها وقد التزمت عدة دول بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل بالأخص في ما يتعلق بالتمييز وعمل الأطفال والعمل الجبري.

الأردن	العراق
مشروع عمل أفضل (الأردن) بفضل المساعدة التقنية من قبل منظمة العمل الدولية، عدّلت الأردن تشريعاتها حول العمل في تموز/يوليو 2008 ووسّعت مجال تغطيتها بحيث باتت تشمل العمّال الزراعيين والمنزليين. تمّ إدخال تعديلات على قانون العمل في حزيران/يونيو 2010 هدفت إلى تقوية أعمال اللجنة الوطنية الثلاثية لشؤون العمل وأدخلت تعديلات على حقوق النقابات. في ما يتعلق بتطبيق القانون تطبّق منظمة العمل الدولية مشروع عمل أفضل (الأردن) وهو يهدف إلى تحسين معايير العمل والتنافسية في قطاع الألبسة. استناداً إلى التقدم الذي تمّ إحرازه ومشاركة أكثر من 35% من المصانع في البرنامج، تمّ اتخاذ قرار في مجلس الوزراء 2010 قضى بجعل البرنامج إلزامياً.	الأردن
	لبنان
	قطر
	الإمارات العربية المتحدة
	اليمن
	يُعاد النظر في مشاريع قوانين عمل جديدة بهدف جعل التشريعات الوطنية تتماشى مع الاتفاقيات المصادق عليها أو تسهيل المصادقة على اتفاقيات جديدة تشمل الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية.
	الأردن
	سلطنة عُمان
	تمّ اعتماد تشريعات جديدة تتعلق بالحرية النقابية.

إدارة سوق العمل والإصلاحات

لدعم إدارة سوق العمل والإصلاحات تؤمّن منظمة العمل الدولية الدعم التقني لتنسيق قوانين العمل في **دول مجلس التعاون الخليجي** في ما بينها ولتأمين تطبيق الممارسة الفضلى في إدارة العمل وتفتيش العمل.

أنظمة تفتيش العمل

أجرت منظمة العمل الدولية تدقيقات في تفتيش العمل في عدة بلدان (**سوريا، اليمن، لبنان والأرض الفلسطينية المحتلة**) لتقوية أنظمة تفتيش العمل وقدرات تطبيق القانون.

المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

المساعدة التقنية التي تمّ تأمينها لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال الحلقات الدراسية السنوية التي أقيمت بالاشتراك مع المكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية، ساهمت في ترويج المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

كنتيجة لذلك، عزّز العديد من **دول مجلس التعاون الخليجي** وحدات تفتيش العمل بغية مكافحة الاتجار بالبشر والعمل الجبري.

الكويت

في كانون الأول/ديسمبر من سنة 2009، قدّم مجلس الأمة الكويتي لمجلس الوزراء قانون عمل جديداً يغطي كل العاملين في القطاع الخاص ويشمل العمّال المهاجرين (هؤلاء يشكلون 96% من القوى العاملة) لكنه يستثني العمّال المنزليين.

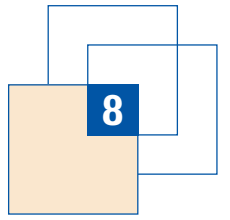
تشمل بعض بنود قانون العمل الجديد إجازات مرضية سنوية أطول وتعويضات نهاية الخدمة وتحسين الشروط المتعلقة بالأمومة والحماية من التسريح. كما أنه يفرض عقوبات أكثر صرامة تشمل السجن عند الاتجار بتأشيرات الدخول وتوظيف عمّال أجانب من دون تأمين العمل لهم أو منحهم راتباً منتظماً. أخيراً، يلزم القانون الحكومة بفرض حدّ أدنى للأجور للوظائف المتدنية الرواتب.

سوريا

اعتمدت سوريا قانون عمل جديداً وافق عليه البرلمان والرئيس في آذار/مارس 2010. تمّ إطلاق دراسة كجزء من المشروع المشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو يتعلق بتعزيز المشاركة المدنية في مسؤوليات الشركات الاجتماعية.

تؤمن الدراسة تحليلاً مفصلاً للعمالة السورية وقوانين الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى البيئة القانونية لترويج المبادئ العشرة الواردة في الاتفاق العالمي.

معايير العمل الدولية والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل



ج. عمل الأطفال

غير أن القسم الأكبر من الدول العربية لا يزال يعاني نقصاً في آليات المراقبة والتطبيق. يعمل العديد من الأطفال في الاقتصاد غير النظامي حيث نادراً ما يُطبَّق قانون العمل.

هناك حاجة ملحة لمساعدة الأولاد في أوضاع تشهد نزاعات وللتعاطي مع الرابط بين عمالة الشباب والأطفال.

شهد العقد الفائت تحسينات مهمة في مجال عمل الأطفال في الدول العربية.

أظهرت الدول والمجتمعات العربية التزاماً بالتعاطي مع عمل الأطفال من خلال المصادقة بنسبة 100% على الاتفاقية رقم 138 حول الحد الأدنى للسن والاتفاقية رقم 182 حول أسوأ أشكال عمل الأطفال.

تم التوصل إلى الإصلاح التشريعي الذي رفع الحد الأدنى لسن العمل في العديد من البلدان بالإضافة إلى تدابير أخرى لحماية الأطفال.

سوريا	لبنان
الحملة الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال	سوريا
ستطلق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة الحملة في العام 2011:	اليمن
تمّ إنجاز دراسة وطنية حول عمل الأطفال وهي تخضع للمراجعة حالياً.	تطبق منظمة العمل الدولية حالياً مشاريع تتعاطي مع أسوأ أشكال عمل الأطفال في هذه البلدان.
سيتمّ إدراج خطة عمل وطنية في الخطة الخمسية للتنمية الخامس عشر.	الأردن
تمّ تنظيم عشر ورش عمل لتعزيز القدرات في عدة محافظات بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2010. تمحورت ورش العمل حول خطة العمل الوطنية وتفتيش العمل و«صرخة» (دعم حقوق الطفل من خلال التعليم والفنون والإعلام) والسلامة والصحة المهنيين ومعايير العمل الدولية ودور النقابات ودور أصحاب العمل.	في سنة 2011، سيتمّ إطلاق برنامج جديد لمكافحة عمل الأطفال.
	العراق
	ستجري منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أبحاثاً نوعية لتوثيق حجم المشكلة.

أ. المعلومات عن سوق العمل وسياسات التوظيف

يؤثر المستوى المتدني لجمع البيانات وتحليلها ونشرها سلباً في القدرة على مراقبة سوق العمل بفعالية وتأمين خدمات التوظيف كالتعيينات في الوظائف والتوجيه المهني والتدريب المهني وخلق الوظائف. بالإضافة إلى ذلك، تشكل سياسات التوظيف أدوات مفيدة للتخطيط والتنسيق ومراقبة خلق الوظائف ضمن إطار السياسة الوطنية التي لا تزال تحتاج إلى تطوير.

هناك ندرة في البيانات الموثوق بها حول سوق العمل في الدول العربية وتبقى المؤشرات مثل البطالة مصدراً للجدل السياسي. يتم إجراء الاستفتاءات ربع الفصلية والسنوية حول القوى العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن وسوريا والعراق ولكن ليس في باقي المنطقة. كما أنه لا يتم تبادل هذه المعلومات دوماً مع مستعملي هذه البيانات كالوزارات المعنية مثلاً.

الأرض الفلسطينية المحتلة

تشكل إعادة إحياء الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية عنصراً أساسياً في برنامج الإصلاح الاقتصادي وسياسة التوظيف الوطنية للسلطة الفلسطينية في 2011. يهدف الصندوق إلى دعم تطبيق سياسات سوق العمل الناشطة في الأرض الفلسطينية المحتلة وحل مشكلة النقص في التوظيف من خلال تأمين مجموعة من الخدمات المالية وغير المالية.

سياسات التوظيف الوطنية

قامت منظمة العمل الدولية بتأمين مساعدة تقنية محدّدة لتطوير سياسات التوظيف الوطنية في الأردن واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة وسوريا والعراق.

مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث

بفضل دعم منظمة العمل الدولية، طبّق المركز مبادرة إقليمية بخصوص النوع الاجتماعي (الجندر) والاستخدام في الاقتصادات غير النظامية في البلدان العربية. أحد إنجازات المبادرة التي غطت سبعة بلدان تتمثل بتحوّل عدم النظامية إلى خاصية رئيسية في تحليل إحصائيات العمالة في عملية صناعة السياسات. شملت التطورات الملموسة الاستفتاء السكاني الذي أجري ما بعد الحرب في لبنان في العام 2006 والاستفتاءات حول القوى العاملة التي أجراها المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية والمكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء.

لبنان

في آب/أغسطس 2010، عدّل لبنان قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي لصالح اللاجئ الفلسطينيين. تعمل منظمة العمل الدولية ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين مع وزارة العمل لوضع آليات وأنظمة لتطبيق القوانين بما فيها إصدار ومراقبة رخص عمل الفلسطينيين. في عام 2011، ستجري منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع وزارة العمل واللجنة المعنية بتوظيف الفلسطينيين والاتحاد الأوروبي استفتاء للقوى العاملة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

اليمن

تساعد منظمة العمل الدولية على تعزيز القدرات لوحدة جمع المعلومات حول سوق العمل وتحليلها في وزارة العمل بغية دعم تطبيق إستراتيجية التوظيف الوطنية وبرنامج عملها، وذلك من خلال جمع وإنجاز وتحليل وتوزيع بيانات تمّ تحديثها حول نوعية سوق العمل. سيمكّن هذا المشروع الحكومة من تخصيص الموارد بشكل أفضل وذلك بهدف تنويع وإعادة إنعاش الاقتصاد اليمني.

الأردن

تمّ اختيار الأردن لتكون البلد التجريبي الأول لتطبيق الميثاق العالمي لفرص العمل. تمّ إجراء تقويم سريع لسوق العمل وحصل مسح للبلد لفحص تأثير الأزمة على الأردن ومراجعة سياسات البلد الوطنية بما في ذلك الإطار التشريعي بغية التعاطي مع الأزمة بشكل متواصل.

ب. تطوير الريادة في الأعمال

الأهداف

مساعدة الحكومات على تحسين أطر سياساتها وقوانينها التنظيمية وجعلها تحفّز على تطوير المؤسسات.

تأمين مساعدة مؤسساتية لمؤمني الخدمات والجمعيات التمثيلية بغية تحسين خدماتها ودعم المؤسسات.

تأمين تدريب بشأن تطوير مهارات العمل وتشجيع ثقافة الريادة في الأعمال عند الشباب.

تشجيع الأبحاث وتبادل المعارف حول أفضل ممارسة وطنية وإقليمية وعالمية.

تنمية المؤسسات النسائية والمساواة بين الجنسين

في مجال تنمية المؤسسات النسائية والمساواة بين الجنسين تمّ اعتماد واختبار عدد من الأدوات العالمية بما فيها برنامج المضي قدماً للنساء في المؤسسات ودليل بناء قدرات تطوير ريادة النساء في الأعمال. وبسبب تطبيقه في ظروف تلت نزاعات (العراق واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان)، يشدّد البرنامج على تثقيف النساء على الصعيد الاقتصادي من خلال اعتماد مقارنة مبسطة لسلسلة القيمة ودعم تعاونيات ريفية جديدة وأخرى موجودة أصلاً.

تعرّف إلى عالم الأعمال

منذ عام 2006، شجّعت منظمة العمل الدولية على الريادة في الأعمال عند الشباب في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني والنظامي. يتمّ تطبيق منهج «تعرّف إلى عالم الأعمال» التابع لمنظمة العمل الدولية في ست دول حالياً هي سوريا وسلطنة عُمان والعراق ولبنان وفلسطين واليمن.

الأرض الفلسطينية المحتلة

إطار السياسة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

دعمت منظمة العمل الدولية تطوير إطار سياسة مخصصة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وهي تهدف إلى دعم السلطة الفلسطينية على صعيد تأمين استجابة متكاملة للتحديات والفرص التي تواجهها المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ومن باب البناء على هذه المبادرة، ستؤمن منظمة العمل الدولية دعمها التقني بهدف تأسيس الوكالة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل مهمتها بتطبيق العناصر الرئيسية لإطار السياسة.

جهود استحداث الوظائف

على صعيد المجتمع، تدعم منظمة العمل الدولية جهود استحداث الوظائف من خلال تقوية تعاونيات قابلة للاستمرار يتحكّم بها أفراد حتى تعمل كمؤسسات تجارية. ساهمت منظمة العمل الدولية إلى حدّ كبير بتطوير ودعم قانون موحد للتعاونيات أقرّه مجلس الوزراء الفلسطيني في تموز/يوليو 2010.

سيضع القانون الجديد حداً للبنية المزدوجة للتعاونيات في الضفة الغربية وغزة. علماً أنه سيتمّ التشجيع على توحيدها من خلال تأسيس لجنة عامة لتنظيم التعاونيات وهي بنية خدمات نصف مستقلة. كما أن القانون الجديد سيحوّل التعاونيات المحلية الضعيفة إلى مؤسسات تجارية تتمتع بالاستمرارية.

سوريا

تضمين «تعرف إلى عالم الأعمال» (KAB) في المنهج الوطني

نجحت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع «شباب» وهي منظمة سورية غير حكومية تركّز على الشباب، في الحصول على موافقة وزارة التعليم على إدراج «تعرف إلى عالم الأعمال» في المنهج الوطني. حتى هذا التاريخ، وصل مشروع «شباب» بالتعاون مع منظمة العمل الدولية إلى أكثر من 32 ألف طالب وأمن تدريب 600 أستاذ في تسع محافظات.

اليمن

«تعرف إلى عالم الأعمال» في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني

اعتمدت وزارة التعليم والتدريب التقني والمهني برنامج «تعرف إلى عالم الأعمال» بشكل تجريبي في برامج مختارة من التعليم والتدريب التقني والمهني خلال السنة الجامعية 2008/2009. وقد تمّ إدراج «تعرف إلى عالم الأعمال» في 21 معهداً مهنياً وتمّ تعليمه لـ 1657 طالباً وتمّ تمرين أكثر من 50 أستاذاً عليه.

تطوير قدرة النساء على مباشرة الأعمال الحرة

تعمل منظمة العمل الدولية على التشجيع على تطوير قدرة النساء على مباشرة الأعمال الحرة من خلال تعزيز قدرات النساء اللواتي يقمن بتأمين الخدمات (مستشارات ومدربات) وتحضير موادّ تدريبية للنساء في مجال إدارة الأعمال.

ج. تطوير المهارات

يرتبط تحديد الأهداف والاستجابة في مجال تطوير المهارات بشكل وثيق بمشاكل التوظيف الرئيسية الأخرى في المنطقة العربية. تتمثل الأولوية القصوى في تطوير المهارات بتحسين توظيف الشباب، كما أن التعلم في مكان العمل يعتبر وسيلة مهمة لزيادة المهارات والتشجيع على تطوير المؤسسات. الى جانب ذلك يعتمد الربط بين تطوير المهارات وفرص التوظيف على نجاح سياسات الاقتصاد الكلي بالحث على النمو الغني بالوظائف.

ينقسم المبدأ الرئيسي في سوء ملاءمة المهارات وتبعات التوظيف غير المرضية للتعليم والتدريب إلى ثلاثة تحديات سياسية واستجابات:

جدوى التدريب

الربط بين مهارات العرض والطلب

نوعية التدريب

المعايير والمحاسبة

القدرة على الحصول على التدريب

توفّر فرص تطوير المهارات، شمول مشاكل العدالة وسوق العمل

لبنان

التعافي الاجتماعي والاقتصادي بعد الحرب

تساهم منظمة العمل الدولية في التعافي الاجتماعي والاقتصادي بعد الحرب من خلال سلسلة من التدخلات لتلبية الطلب على عمال البناء من ذوي المهارات. يهدف المشروع إلى استحداث الوظائف من خلال تأمين خدمات التوظيف وتدريب المهارات بشكل سريع في حقل الوظائف ذات الأولوية القصوى في قطاع البناء.

خدمات التوظيف للمواطنين اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين

تدعم منظمة العمل الدولية مكتب الاستخدام الوطني والمنظمات غير الحكومية المعنية بغية تأمين خدمات توظيف أكثر فعالية وتأثيراً، تستهدف المواطنين اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين بالأخص النساء والشباب منهم.

بعد النزاع الذي شهدته مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان في سنة 2007، أسست منظمة العمل الدولية ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين مراكز خدمات للتوظيف في مخيم نهر البارد والبدواوي بهدف تأمين الدعم لـ 30 ألف لاجئ نازح من أجل إعادة تأمين وسائل يعاشون منها. كما أمنت مراكز خدمات التوظيف فرص عمل لألف لاجئ فلسطيني و دبرت لأكثر من 400 منهم وظائف وتدريباً تقنياً ومهنياً.

اليمن

أسست وزارة التعليم والتدريب التقني والمهني قسماً لتعليم وتدريب الفتيات. وقامت منظمة العمل الدولية بتأمين الدعم اللازم لها من خلال تدريب المولجين بالتعليم والتدريب التقني والمهني ومن خلال القيام بحملة إعلامية.

غزة

لتلبية الحاجات الإنسانية الملحة التي نتجت عن النزاع في غزة عام 2008، قامت منظمة العمل الدولية بتأسيس شراكة استراتيجية مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لتطبيق سلسلة من التدخلات ذات التأثير السريع: التعاطي مع النقص بالمهارات في قطاع البناء والتشجيع على التوظيف الطارئ من خلال تشييد بيوت أقل ضرراً بالبيئة وتعزيز فرص توظيف الشباب من خلال تقوية منصات المعارف والمعلومات. تشجّع منظمة العمل الدولية على الوظائف الخضراء التي تعتبر أقل ضرراً بالبيئة من خلال دعم اعتماد المداميك الترابية المضغوطة بدون استعمال الإسمنت أو أي مواد أخرى تُستعمل عادة في بناء البيوت.

الحماية الاجتماعية

أ. الضمان الاجتماعي

حرصت البلدان العربية في السنوات الأخيرة بشكل مطرد على تعزيز الضمان الاجتماعي وحماية مواطنيها.

الأهداف

بناء أرضية للحماية الاجتماعية (حد أدنى من ضمانات الحماية الاجتماعية) في البلدان التي تعاني من:

التداعيات لنزاعات حالية أو سابقة
(العراق، لبنان، الأرض الفلسطينية المحتلة واليمن)

العمالة غير النظامية الكبيرة
(لبنان، سوريا، اليمن)

العدد الكبير من العمال المهاجرين
(بلدان مجلس التعاون الخليجي)

تحسين الحماية الاجتماعية من البطالة في بلدان نسبة البطالة والعمالة الجزئية فيها عالية، بالأخص عند الشباب والنساء، وإعادة الناس إلى الوظائف.

تعزيز آليات الحوكمة والادارة بغية تأمين الإدارة الفعالة والمؤثرة لمنافع الضمان الاجتماعي.

اجندة العمل العربية للتشغيل

صدّقت حكومات ومنظمات عمّال وأصحاب عمل من 22 بلداً عربياً على اجندة العمل العربية للتشغيل استناداً إلى الميثاق العالمي لفرص العمل التابع لمنظمة العمل الدولية وقد حدّد أنّ «بناء أنظمة الحماية الاجتماعية المناسبة وحماية الناس» مسألة يجب أن تحظى بالأولوية.

البحرين

أصبحت البحرين أول دولة عربية تطبّق نظام التأمين ضد البطالة في سنة 2006.

الكويت

سلطنة عُمان

ساعدت منظمة العمل الدولية في مراجعة تقويم حسابات التأمين في أنظمة المعاشات التقاعدية وفي تطوير التوصيات بشأن السياسة التي يجب اتباعها.

لبنان

أجرت منظمة العمل الدولية مراجعة تقنية لدراسة حسابات التأمين حول عملية إصلاح المعاشات التقاعدية كما أمنت للحكومة تقريراً تقنياً يقيّم مدى أرجحية الافتراضات والسيناريوهات. راجعت المنظمة أيضاً قابلية التطبيق المالية للمخطط المقترح بالإضافة إلى تدابير الإدارة والحكم الرشيد وخيارات السياسات المتصلة المقترحة.

سوريا

طبقت منظمة العمل الدولية برنامج التعاون التقني الذي يركّز على تعزيز القدرات الوطنية على تصميم برنامج للضمان الاجتماعي وإدارته والتحكم به بالإضافة إلى توسيع تغطية الضمان الاجتماعي وهو يشمل تقوياً لتأثير الأزمة العالمية للاستخدام والحماية الاجتماعية في سوريا.

في سنة 2011، يهدف المشروع الذي يموله الاتحاد الأوروبي إلى تقوية الحماية الاجتماعية في سوريا وسيتم تطبيقه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيساهم هذا المشروع في الحد من الفقر من خلال الحماية الاجتماعية المعززة في إطار برنامج العمل اللائق عبر سياسات الضمان الاجتماعي وإدارة مضبوطة وعبر تحسين فرص الوصول إلى الحماية الاجتماعية المناسبة لكلّ العمّال وعائلاتهم بمن فيهم العمّال في الاقتصاد غير النظامي.

الأرض الفلسطينية المحتلة

وضعت منظمة العمل الدولية خريطة للتغرات في تغطية الضمان الاجتماعي لدعم الشركاء الثلاثين في مجال تعزيز تغطية الضمان الاجتماعي لكل السكّان.

الأردن

وسّعت الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي وتوفير التغطية للجميع إلى شمل مجموعات من العمّال لم تكن تحظى بالتغطية من قبل بمن فيهم عمّال المؤسسات الصغيرة والعمّال الزراعيين.

دعمت منظمة العمل الدولية الحكومة لإجراء تقويم لحسابات التأمين في نظام المعاشات التقاعدية وقد أمنت منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية من أجل تصميم نظام لحماية الأمومة ينقل مسؤولية تمويل رواتب النساء خلال إجازة ما بعد الانجاب من أصحاب العمل الفرديين إلى الضمان الاجتماعي.

في آذار/مارس 2010، تمّ اعتماد قانون الضمان الاجتماعي كقانون مؤقت يركّز على إصلاح نظام المعاشات التقاعدية (يشمل توسيع تغطية المعاشات التقاعدية لتضمّ العمّال في المؤسسات الصغيرة واعتماد حسابات توفير للتأمين ضد البطالة والضمان الصحي).

الحماية الاجتماعية

ب. الهجرة

تؤيد منظمة العمل الدولية العمل اللائق للعمال المنزليين في المنطقة العربية كما أننا نؤمن المشورة حول السياسات والمساعدة التقنية للحكومات حول:

إصلاح الأطر التنظيمية التي تتحكم بتوظيف العمال المهاجرين

تطوير القوانين والآليات لحماية أضعف العمال

تطوير برامج لإلغاء الاتجار بالبشر والعمل الجبري

تزايدت العمالة الأجنبية المهاجرة المؤقتة إلى البلدان العربية إلى حد كبير في السنوات الأخيرة لتلبية الطلب على العمالة بالأخص في قطاعي البناء والعمل المنزلي.

لم تسمح بعض إجراءات توظيف العمال الأجانب بتشغيل أسواق العمل بشكل فعال. فنظام التأشيرة الحرة أو الكفالة يسبب اختلالات في السوق ويمكنه أن يؤدي إلى الأشغال الشاقة والاتجار بالبشر من خلال السماح لأصحاب العمل باستقدام عمال ليس لديهم وظائف حقيقية.

هناك انتهاك واسع النطاق لحقوق العمال المهاجرين الأساسية وحقوق عملهم ويشمل مصادرة جوازات السفر والأشغال الشاقة والرواتب المتدنية والامتناع عن دفع الرواتب وظروف العمل السيئة وعدم دفع المنافع المستحقة والاعتداء الجسدي والجنسي.

لبنان	البحرين الكويت سلطنة عُمان
<p>قامت منظمة العمل الدولية بتأمين الدعم للجنة الوطنية التوجيهية بشأن النساء المهاجرات العاملات في المنازل منذ سنة 2005. أدى ذلك إلى سلسلة من التدخلات شملت: إصدار مراسيم وزارية حول تطبيق عقد موحد ومراقبة وتنظيم وكالات التوظيف الخاصة، اعتماد تدابير خاصة بالحماية الاجتماعية؛ دعم كتيّب الحقوق الذي سيستعمله العمال وأصحاب العمل على حد سواء.</p> <p>تمّ استكمال المبادرات بحملة توعية تهدف الى إثارة اهتمام صانعي القرار وأعضاء البرلمان والمؤسسات التعليمية والناس بحقوق العمال المنزليين المهاجرين.</p>	<p>اتخذت هذه البلدان خطوات لاستبدال نظام الكفالة (الأساس القانوني للإقامة والتوظيف) بنظام تديره الدولة يحمي حقوق العمال المهاجرين بشكل فعال أكثر.</p>
الإمارات العربية المتحدة	الأردن
<p>تؤمن منظمة العمل الدولية مساعدة تقنية بغية تقوية نظام حماية الأجور وتحسين شروط العمل من خلال تطوير القوانين الفدرالية حول السلامة والصحة المهنيين في قطاع البناء.</p>	<p>بعد إصدار أول قانون يكافح الاتجار بالبشر في أيار/مايو من سنة 2009، أقرت الأردن في شباط/فبراير من سنة 2010 استراتيجية وطنية تهدف إلى مكافحة الاتجار بالبشر تمّ تطويرها بدعم من منظمة العمل الدولية.</p>

الحوار الاجتماعي

العلاقات الصناعية

من المستحسن أن تقوم منظمات أصحاب العمل والعمّال العربية بتكثيف جهودها للتأكيد على دورها كأطراف تمثيلية قوية ومستقلة في الحوار الاجتماعي. وهذا ما يمكنها من استقطاب الأعضاء من خلال تأدية خدمات القيمة المضافة والتمثيل والدفاع بالإضافة إلى تمكينها من تحويل قانون العمل والعلاقات الصناعية إلى أدوات فعالة لتأمين العمل اللائق.

بسبب مجموعة من العناصر مثل نوعية القوانين التي تتحكّم بالحرية النقابية والعيوب البنوية، تبقى النقابات العمّالية في المنطقة العربية ضعيفة.

حصل تقدّم مؤخراً في حقّ التنظيم والمفاوضة الجماعية في البحرين وسلطنة عُمان والكويت لكنّ التقدّم كان محدوداً في البلدان العربية الأخرى.

المؤتمر الإقليمي حول الحوار الاجتماعي

استناداً إلى الزخم الذي أنتجه اجتماع المنتدى العربي للتشغيل في تشرين الاول/أكتوبر 2009 في بيروت والاجتماع الثاني الذي تلاه في القاهرة في ايار/مايو 2010، تمّ تنظيم المؤتمر الإقليمي حول الحوار الاجتماعي في الرباط في كانون الاول/ديسمبر 2010. تباحث المشاركون في بروتوكولات التحاق الحوار الاجتماعي بالمؤسسات في البلدان النامية. عرضوا التجارب العربية من المغرب والأردن بالإضافة إلى التجارب العالمية في إسبانيا والبرازيل وجنوب افريقيا. تمّ اختتام المؤتمر بتوصيات تقضي بتعزيز البيئة الحاضنة للحوار الاجتماعي في الدول العربية من خلال تطوير برامج على المستوى الوطني.

اجندة العمل العربية للتشغيل

اعتبرت اجندة العمل العربية للتشغيل التي صادقت عليها 22 دولة عربية في المنتدى العربي للتشغيل في عام 2009 تعزيز الحوار الاجتماعي والإقليمي مسألة تحظى بالأولوية وشجّعت على تأسيس المجالس الاجتماعية والاقتصادية.

كما أنّ الأجندة تشجّع الحكومات على المصادقة وتطبيق معاهدات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحوار الاجتماعي وتؤكد على أنّ الحوار الاجتماعي الفعّال مرتبط بكل الحريات العامة بالأخص حرية التعبير. كما تدعو الأجندة إلى خلق حوافز وقنوات تشجّع آليات الحوار الاجتماعي وتُلحِقها بالمؤسسات وتعيد إنعاشها بتعاون وثيق مع الشركاء الاجتماعيين.

اللجان الثلاثية الاستشارية

تمّ تأسيس لجان بدعم من منظمة العمل الدولية في عدّة أماكن (سوريا، اليمن، الأردن، سلطنة عُمان والأرض الفلسطينية المحتلة) وقد أسّست بعض البلدان مثل الأردن مجالس اقتصادية واجتماعية.

الأرض الفلسطينية المحتلة

قامت منظمة العمل الدولية بتسهيل إعادة تفعيل اللجان الثلاثية الاستشارية التي تمّ إطلاقها في شباط/فبراير 2010. قامت المنظمة أيضاً بدعم تطوير تفتيش العمل واستراتيجية الحوار الاجتماعي وذكّرت بمبادئ تطبيقها. بالإضافة إلى ذلك بدأت برنامجاً لتعزيز القدرات لمنظمات أصحاب العمل والعمّال.

سلطنة عُمان

مساعدة منظمة العمل الدولية للعمّال التي شملت سنّ دستور وقوانين داخلية للاتحاد العام لنقابات العمّال العماني أدّت إلى تأسيس الاتحاد العام الجديد لنقابات العمّال العماني في شباط/فبراير 2010.

البحرين

أقرّت البحرين إصلاحات لدعم الحرية النقابية وحقّ المفاوضة الجماعية علماً أنّ بعض القيود لا تزال قائمة مثل غياب حقّ التنظيم في القطاع العام بالإضافة إلى القيود المتعلقة بالإضرابات.

سوريا

اليمن

يتمّ تطوير استراتيجيات الحوار الاجتماعي لتعزيز القدرة القانونية للجان الثلاثية الاستشارية ومؤسسات أخرى لإجراء الحوار الاجتماعي.

اتصل بنا

مكتب منظمة العمل الدولية الاقليمي للدول العربية

موقع انترنت

www.ilo.org/arabstates

بريد الكتروني

beirut@ilo.org

هاتف

(+961) 1 752 400

فاكس

(+961) 1 752 405
